

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والستين بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد كريس ساندرز (هولندا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة التاسعة والستين بعد المائة التاسعة لمؤتمر نزع السلاح والجزء الأول من دورته لعام ٢٠٠٥.

قبل شهر واحد، حدث زلزالان هائلان في المحيط الهندي تلتهما سلسلة من الهزات اللاحقة أدت إلى حدوث تسونامي، وتسببت في وقوع كارثة طبيعية لم يسبق لها مثيل. ووفقاً للبيانات التي أُتيحت للجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بشأن كارثة تسونامي، تجاوز مجموع عدد القتلى ١٦٠ ٠٠٠. ولكن عدد الذين لقوا حتفهم في هذه المأساة ما زال يُحتمل أن يزداد. فلا يزال مئات الآلاف في عداد المفقودين؛ وقد فقد مئات الآلاف جميع ممتلكاتهم وأصبحوا بلا مأوى. وتشرّد أكثر من مليون شخص.

وإلى جانب هذه الخسارة المروعة في الحياة، أثرت ظاهرة تسونامي تأثيراً كبيراً على الاقتصادات الوطنية للبلدان المتضررة في جنوب آسيا وتسببت في خسائر تُقدَّر بملايين الدولارات الأمريكية. وقد أدى الزلزالان إلى تدمير شبكات النقل البري والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات أو أنها انخرقت بفعل الموجات الهائلة. كما لحقت بالبيئة الساحلية أضرار واسعة النطاق.

وقد استدعت هذه الكارثة العالمية التي لم يسبق لها مثيل استجابة عالمية، وبالفعل، فقد شهدنا جميعاً، بعد أيام وأسابيع من حدوث ظاهرة تسونامي، استجابة عالمية لم يسبق لها مثيل، وشاركنا في هذه الاستجابة. وتضافرت جهود المجتمع الدولي والحكومات وعامة الجمهور والقطاع الخاص، حيث قدموا التبرعات وما زالوا يدعمون بسخاء جميع المبادرات المناسبة الرامية إلى تلبية ما ينشأ من احتياجات، فضلاً عن مواجعتهم التحديات الطويلة الأجل التي أسفرت عنها هذه الكارثة الطبيعية، فأرسوا بذلك مثلاً عالياً جديداً يُحتذى للإنسانية.

إنني، بالنيابة عن مؤتمر نزع السلاح وبالأصالة عن نفسي، أود أن أقدم أخلص التعازي إلى شعوب وحكومات جميع البلدان المتأثرة. هل لي الآن أن أدعوكم إلى أن نقف معاً دقيقة صمت حداداً على ضحايا تسونامي.

* * *

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): إننا إذ نبدأ دورة نزع السلاح، أود أن أوجه كلمة وداع، وإن كانت متأخرة، للزملاء الذين غادروا المؤتمر منذ انتهاء أعمالنا في شهر أيلول/سبتمبر، وهم السيد ألفريدو فيسنتي تشياريديا سفير الأرجنتين، والسيد سفير بيغر يوهانسن سفير النرويج، والسيد حبيب منصور سفير تونس، والسيد بلانكاينيف بورتوكاريرو سفير فنزويلا. إنني لوائق من أنكم ستندمجون إلي لنطلب من وفود بلدانهم أن ينقلوا إليهم أسمى عبارات التقدير لما قدّموه من مساهمات قيّمة عديدة في مساعدتنا أثناء مدة عملهم معنا، وأن ينقلوا إليهم كذلك تمنياتنا الصّادقة لهم بدوام التوفيق والسعادة في مهامهم الجديدة.

واسمحوا لي أيضاً أن أرحّب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد الذين تولوا مسؤولية تمثيل حكومات بلدانهم في المؤتمر، وهم السيد إدريس الجزائري سفير الجزائر، والسيد مكارم وييسونو سفير إندونيسيا، والسيد بهاء حسين الشبيب سفير العراق، والسيد خيرات أبو سيتوف سفير كازاخستان، والسيد داتو هسو كنغ بين سفير ماليزيا، والسيد فييغر سترومن سفير النرويج والسيدة إليزابيث استيتي رودريغس سفيرة بيرو، والسيد بشار جعفري سفير الجمهورية العربية السورية، والسيد بليز غوديه سفير سويسرا، والسيد سميّر ليدي سفير تونس، والسيد جون فريمان سفير المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وآيرلندا الشمالية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لهم تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهامهم الجديدة. فهذا العدد الكبير من الزملاء الجدد لا بد من النجاح.

من المفروض أن أدلي ببيان افتتاحي في هذه اللحظة لكنني سأكتفي ببيان موجز، لأننا سنستمع بعد كلمتي إلى رسالة الأمين العام وهي رسالة أؤيدها بالكامل طبعاً. فالحكمة التي يمتاز بها الأمين العام هي التي ينبغي أن تكون مرشدنا الأول. وسأمتنع في بياني الافتتاحي عن تزويدكم بتحليل مفصل للوضع الذي يجد مؤتمر نزع السلاح نفسه فيه. ولن أتحدث بصورة مطولة عن أهمية مؤتمر نزع السلاح لكنني سأكتفي بالقول إنه إذا استمرت المشاكل الحالية التي يواجهها المؤتمر في الوقت الحاضر، فمن المؤكد أن المؤتمر سيفقد في هذه الحالة أهميته وسيستتبع مسار مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح. أرجو من الوفود أن تفكر ملياً في الطرف الذي سيستفيد من هذه العملية والطرف الذي سيتضرر منها.

وفي غضون ذلك، أود أن أكون براغماتياً - وهو أمر يعرفه من عمل معي، وأود أن أبذل قصارى جهودي لإرجاع مؤتمر نزع السلاح إلى العمل، والعمل الفعلي. وحتى الآن، أجريت مشاورات مع ٥٢ من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، في الوقت الذي كان العديد منكم لا يزال يقضي أيام عطلة. وسأواصل، في الأسبوع المقبل، وهو ما قلته بالأمس، إجراء مشاورات مع الأعضاء المتبقين. فوقتي كان، ببساطة، ضيقاً للتحدث مع ٦٥ عضواً في فترة زمنية قصيرة للغاية. فلا يسعني التحدث مع الجميع في وقت واحد، ولذلك تعين عليّ اتخاذ بعض الخيارات، وسأنتهي، في الأسبوع المقبل، من مشاوراتي مع كل عضو في هذا المؤتمر، على انفراد.

وفي غضون ذلك، أشعر بأنني لا أستطيع أن أتأخر في تقديم استنتاجاتي الأولية التمهيدية فيما يتعلق بهذه المشاورات، ولذلك قررت أن أعمم في موعد أقصاه الأسبوع الماضي ورقة غير رسمية هي فقط ملخصي للوقائع على نحو ما تراها الوفود، في رأيي وحسب فهمي، وأشعر إنه ينبغي أن تُتاح للمجموعات فرصة للإطلاع مبكراً على استنتاجاتي، بغية الحصول على تعليقاتها عن الموضوع ولكي لا نضيع وقتاً ثميناً.

وآمل أن نناقش معاً، في يوم الثلاثاء المقبل، الجزء الموضوعي لهذه الورقة غير الرسمية، ويمكن لأي وفد يرغب في تغيير أي شيء يرى أنه غير صحيح أن يقوم بذلك أثناء المناقشة، وبالطبع يمكنه القيام بذلك على انفراد من خلالي.

واليوم سنركز في عملنا على مسألتين ينبغي البت فيهما. لقد تم إعلامكم من خلال منسقي مجموعاتكم عن هاتين المسألتين، وهما جدول الأعمال والمشاركون بصفة مراقب.

إذاً، وبإيجاز، فإنني أنوي الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من هذه الأسابيع الأربعة المتاحة، وسأسعى إلى إيجاد أي فرصة لتسوية الخلافات القائمة، لمصلحتكم ولمصلحة أولئك الذين يشعرون أن مؤتمر نزع السلاح مهماً بالنسبة لهم. وهذه هي المسألة الجوهرية التي يتعين علينا مواجهتها جميعاً.

وبهذا أود الآن دعوة الأمين العام لمؤتمرنا، السيد سرغي أوردجونيكيدزه، لكي يتلو علينا الرسالة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي أنان، إلى المؤتمر.

السيد أوردجونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): يسعدني للغاية إلقاء رسالة الأمين العام، وهو الإجراء المعتاد والطبيعي أثناء افتتاح دورتنا. إن نص رسالة الأمين العام هو كالاتي:

"يُسعدني أن أقدم تحياتي إلى مؤتمر نزع السلاح وهو يفتتح دورته لعام ٢٠٠٥.

"إن مؤتمر نزع السلاح يفتتح دورته الحالية وهو يعلق آمالاً جديدة على تجاوز الطريق المسدود الذي عرقل عمله لمدة طويلة من الزمن. فبعد مرور سنوات عديدة على مناقشة برنامج عمله، شرع المؤتمر، وإن كان بصفة غير رسمية، في مناقشة موضوعية للبنود المدرجة في جدول أعماله. وقد عاجلتم أيضاً قضايا أخرى ذات صلة بالبيئة الحالية للأمن الدولي، بما في ذلك سبل تعزيز الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح والتهديد بأسلحة الدمار الشامل، ومسألة وقوع سُبل الإمداد بها في أيادي الإرهابيين. وقد لقيت هذه المسألة الأخيرة بصفة خاصة، أيضاً، اهتماماً وثيقاً من مجلس الأمن في قراره ١٥٤٠، الذي اعتمده في نيسان/أبريل الماضي.

"وما شجعتني أيضاً أن أرى الدعم السياسي القوي الذي قدمه إلى المؤتمر وزراء الخارجية الذين خاطبوا دورتكم في السنة الماضية. فمن شأن هذه البيانات الرفيعة المستوى أن تعمل على إيجاد زخم سياسي لإعادة الحياة إلى المؤتمر، وأحثكم على مواصلة هذه الممارسة. وقد يستفيد المؤتمر، أيضاً، من إقامة علاقات أوثق مع وكالات ومنظمات دولية أخرى معنية بالحد من الأسلحة ونزع السلاح، ومن دعوة رؤساء هذه الهيئات إلى التحدث عن القضايا ذات المصلحة المشتركة.

"لكن المؤتمر لا يزال يواجه المهمة التي تتطلب جهوداً كبيرة والمتمثلة في إيجاد سبل نحو التقدم إلى الأمام. فترع السلاح هو أمر هام للغاية بالنسبة لمنع اندلاع النزاعات، وبناء السلم، وبلوغ أهداف التنمية للألفية. كما أن الأمور المتعلقة بترع السلاح تحتل مكانة بارزة في قرار الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغير، وستكون جزءاً هاماً من المناقشات الجارية فيما بين الدول الأعضاء في الشهور القادمة وحتى انعقاد مؤتمر استعراض الإعلان بشأن الألفية على مستوى القمة في أيلول/سبتمبر. إنني أناشد أعضاء هذا المحفل الهام أن ينظروا بجدية في توصيات الفريق.

"إنني، إزاء ما يواجهها من تحديات حسام، أحثكم على بذل قصارى جهودكم لتمكين هذا المحفل لمفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح أن يؤدي الدور المزمع له ويضع معارفه وخبراته المتراكمة، بالكامل، في خدمة شعوب العالم.

"مع خالص تمنياتي لكم بدورة مثمرة".

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): شكراً لك أيها السيد أوردجونيكيدزه على إلقاء هذه الرسالة الموجهة من السيد كوفي أنان. وأطلب من أميننا العام أن يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة تقديرنا له على دعمه الشخصي لهذا المؤتمر وعلى الأهمية التي يوليها لعملنا. والآن أعطي الكلمة لوكيل الأمين العام للمؤتمر، السيد إنريكه رومان - مورّي، كي يحيط أعضاء المؤتمر علماً بالجوانب التنظيمية لدورة عام ٢٠٠٥ وبالموارد المخصصة للمؤتمرنا.

السيد رومان - مورّي (وكيل الأمين العام للمؤتمر) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أسجل بعض الملاحظات بصدد الموارد المتاحة لمؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ٢٠٠٥.

فكما في السنوات الماضية، للمؤتمر أن يرتب ١٠ جلسات في الأسبوع طيلة فترة الدورة. ويعني هذا أن باستطاعة المؤتمر عقد جلستين لا أكثر، يومياً توفر لهما جميع الخدمات، بما في ذلك خدمات الترجمة الفورية بجميع اللغات الرسمية في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالمرافق المتاحة لعقد الجلسات، ستوضع تحت تصرف المؤتمر قاعة المجلس، والغرفة الأولى والغرفة C-108، المحاذيتان للقاعة. ويمكن، عند الحاجة، توفير غرفة مؤتمرات إضافية عند الطلب. وفي تلك الحالة، ينبغي حجز الغرفة مقدماً بواسطة الأمانة.

وأود أن أعلمكم بأن رئيس دائرة التخطيط والتنسيق المركزيين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف قد أبلغ أمانة مؤتمر نزع السلاح أن ميزانية الأمم المتحدة التي اعتمدت مؤخراً ستضع عدداً من القيود الجديدة على قدرة خدمات المؤتمرات فيما يتعلق بتقديم الخدمات على نحو ما كانت تقدّم في الماضي. وبصفة خاصة، فمن المرجح أنه يتم تقديم الخدمات إلى الاجتماعات غير المقررة، والمشاورات المخصصة غير الرسمية، والاجتماعات التي تتجاوز فترات انعقادها ساعات الدوام العادية، والاجتماعات المعقودة في أيام العطل، والاجتماعات أو الجلسات المطوّلة. كما أن الوثائق التي يتم تقديمها في وقت متأخر لن تُعالج، وفقاً للإجراءات المعمول بها، قبل الوثائق المقدمة وفقاً لقاعدة الأسابيع العشرة.

وعليه، يرجى من الوفود أن تتقيد تقييداً صارماً بالإجراءات الخاصة بإصدار الوثائق واستعمالها بصورة رشيدة ومقتصدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تقديم جميع الوثائق المراد إصدارها كوثائق رسمية للمؤتمر، مرفقة بنسخها الإلكترونية، إلى الأمانة قبل عقد الجلسة. وينبغي تجنب أي ازدواج للوثائق. وفضلاً عن ذلك، يُرجى من الوفود، تفادياً لتكرار ترجمة الوثيقة ذاتها، إخبار الأمانة إذا ما كانت أي وثيقة سيصدرها مؤتمر نزع السلاح قد سُلمت من قبل بهدف الإصدار إلى أي من الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المقر في نيويورك. كما أود أن أؤكد أن النظام الداخلي للأمم المتحدة لا يميز نشر البيانات التي تلقيها الوفود في الجلسات العامة بوصفها وثائق منفصلة عن المؤتمر. فتلك البيانات يعاد نسخها دائماً في المحاضر الحرفية وهي تشكل، بحكم الواقع، جزءاً من الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح. وأنا على يقين بأنني أستطيع الاتكال على تعاونكم التام في هذا الصدد.

وكما في السنوات الماضية، وبغية تقليص تكاليف التشغيل، فإن الوثائق المتضمنة لمشاريع مقترحات تتطلب اتخاذ إجراء ما هي وحدها التي سيجرى توزيعها في غرف الاجتماع. أما وثائق ما قبل الدورة والوثائق المرجعية فسيستمر توفيرها للبعثات الدائمة للدول الأعضاء والدول التي تحضر المؤتمر بصفة مراقب. لذلك، يرجى من الوفود الاحتفاظ بالنسخ التي تحصل عليها طيلة فترة الدورة السنوية واستعمالها أثناء الجلسات. ومع ذلك، سيكون الحصول على عدد محدود من النسخ متاحاً من شباك توزيع الوثائق في الغرفة C-129، التي تقع بمواجهة قاعة المجلس.

وأود أن أشجع الوفود على زيادة استخدام وثائق المؤتمر بصيغها الإلكترونية، وهي متوفرة على موقع مؤتمر نزع السلاح على الإنترنت، وعنوانه كالتالي: <http://disarmament.un.org/cd/>.

وأود أن أذكّر الوفود بإرسال خطابات اعتمادهم إلى أمانة المؤتمر في أقرب وقت ممكن بقصد التعجيل بنشر قائمة المشاركين. ولأسباب أمنية، يرجى من أعضاء الوفود أن يحملوا معهم بطاقات التعريف التي يمنحها إياهم مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

وأخيراً وليس آخراً، أود أن أعلم الوفود أن مكاتب أمانة مؤتمر نزع السلاح وكذلك جميع الأمانات الأخرى التي هي جزء من فرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح، قد انتقل إلى مقر جديد، وهو أمام قاعة المجلس. غير أن جميع أرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني ظلت نفسها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد رومان - موري على هذه المعلومات، والآن أعطي الكلمة إلى أميننا العام.

السيد أوردجونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): أود فقط أن أضيف أن المعلومات التي تلاها نائب الأمين العام عليكم تستند إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اعتمدها الدول الأعضاء أثناء دورة الجمعية العامة. وهي ليست ما تراه الأمانة الإجراء المناسب لزيادة فعالية العمل، وإن كنا نؤيد جميعاً بالطبع هذه القرارات. ولكن عليكم أن تدركوا أن هذه القرارات هي قرارات الأمم المتحدة وهي قرارات عليكم احترامها جميعكم، ونأمل أنها ستساعدكم في عملكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): شكراً، السيد أوردجونيكيدزه على هذه الإضافة الهامة. لدي على قائمة المتكلمين للجلسة العامة لهذا اليوم الاتحاد الروسي وبيرو وكينيا وفرنسا وبولندا وألمانيا. أولاً، أود أن أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي الموقر، السفير ليونيد سكوتنيكوف.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس، أولاً أود أن أنضم إليكم في توجيه كلمات التعازي إلى ضحايا تسونامي والبلدان المتأثرة. لقد كانت ظاهرة تسونامي في المحيط الهندي كارثة مروعة أبدى المجتمع الدولي تضامنه في التصدي لها. وأعتقد أن مثل ذلك التضامن والتفاعل مطلوبان في حسم مشاكل أخرى تواجه البشرية، بما في ذلك تلك المتعلقة بضمان الأمن وتحقيق نزع السلاح.

سيدي الرئيس، أود أن أرحب بتقلدك منصب الرئاسة، وأتمنى لك التوفيق وأؤكد لك دعم وتعاون وفد الاتحاد الروسي.

يسعدنا أن نبدأ دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٥ بأبناء سارة تتعلق بترع السلاح، على الرغم من أنها لا تتصل مباشرة بعمل المؤتمر. ونود أن نعلم المؤتمر أن رئيس الاتحاد الروسي قد وقع في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على قانون يتعلق بالتصديق على البروتوكول الثاني المعدل الملحق باتفاقية الأسلحة اللإنسانية. وبذلك فقد أبدت روسيا استعدادها لحل مشكلة الألغام الأرضية. والتصديق على البروتوكول الثاني المعدل كان فيما يبدو عملية طويلة، وذلك يعود بصفة رئيسية إلى نهجنا القائم على المسؤولية إزاء الالتزامات التي تعهدنا بها وما يترتب عليها من حاجة إلى بذل جهود تنسيقية معقدة.

إن روسيا تعتبر هذا البروتوكول بمثابة آلية فعالة تحقق التوازن بين المصالح العسكرية والشواغل الإنسانية فيما يتعلق بمختلف أنواع الألغام الأرضية. ونعتقد أن البروتوكول يقدم أفضل حل ممكن لمشكلة الألغام الأرضية، وهو واقعي من وجهة نظر التنفيذ الفعال. وهو يجمع بين كل من مؤيدي الحظر الفوري على الألغام الأرضية المضادة للأفراد ودعاة اتباع نهج تدريجي لتحقيق هذا الغرض. ونرى أن البروتوكول لم يفقد قيمته المستقلة بعد التوقيع على اتفاقية أوتاوا بشأن الحظر الشامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، لكنه ظل أداة هامة تنظم

العلاقات بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، لا فيما يتعلق بالألغام المضادة للأفراد فحسب بل أيضاً فيما يتعلق بأنواع أخرى من الألغام، ولا سيما الألغام المضادة للمركبات.

إن روسيا حريصة على ضمان استخدام إمكانيات البروتوكول بالكامل. ويجب تحويل الفرص الواسعة النطاق التي يقدمها البروتوكول، إلى تدابير عملية. وهناك الكثير الذي ينبغي القيام به في هذا المجال. وإن أحد أهم المهام التي يواجهها المجتمع الدولي هي اتخاذ خطوات إضافية لجعل البروتوكول بروتوكولاً عالمياً. فثمة عدد كبير من الدول التي تواجه اليوم أوضاعاً سياسية وعسكرية معقدة، ما زالت غير أطراف في البروتوكول المعدل الثاني. وإننا ندعو إلى التعاون مع تلك الدول.

وأود أن أشير إلى أن روسيا كانت بالفعل تمثل بالكامل لجميع أحكام البروتوكول المعدل الثاني. فقد كنا نتقيد بالخطر المؤقت على صادرات الألغام التي لا تفي بشروط البروتوكول. فلم يتم منذ أكثر من تسع سنوات تطوير أو إنتاج الألغام العصفية أو إمداد قواتنا العسكرية لها، وهي نوع خطر للغاية من الألغام المضادة للأفراد. وقد تم في روسيا تدمير أكثر من ٧ ملايين من الألغام المضادة للأفراد، وإن هذا العمل مستمر. ويتم في الاتحاد الروسي، بصورة مكثفة، تطوير تكنولوجيات جديدة للتفتيش عن الألغام والكشف عنها ووضع علامات عليها وتسجيلها، وكذلك لتنظيف المساحات الملوثة، بما في ذلك تحييدها وتدميرها. ويتم سنوياً نزع سلاح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جهاز متفجر من أنواع مختلفة، بما في ذلك الألغام التي خلقتها الحرب العالمية الثانية. ويتم في روسيا تدريس شروط البروتوكول المعدل الثاني في الأكاديميات العسكرية الروسية، ويتم تعليم الضباط قواعد الاستخدام الآمن للألغام بما يتماشى بالكامل مع هذه الأحكام. لقد وضعت القوات المسلحة وطبقت لوائح خاصة بشأن زرع حقول الألغام، وفقاً لأحكام البروتوكول. حيث يتم سنوياً تنظيم دورات تدريبية للضباط المهندسين لدراسة أحكام القانون الإنساني الدولي وأحكام البروتوكول. وقد اعتمدت روسيا برنامجاً خاصاً مشتركاً بين الوكالات يتعلق بالتدابير التنظيمية والتقنية للكشف عن الأجهزة المتفجرة وتدميرها. وقد اكتسبنا خبرة كبيرة في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي يستخدمها الإرهابيون بصورة مكثفة. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع البلدان والمنظمات المعنية في هذا الصدد.

إن الاتحاد الروسي يشعر بنفس القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء الاستخدام غير المسؤول للألغام المضادة للأفراد، على نحو ما يثبته تصديقنا على البروتوكول الثاني المعدل. فالعالم الخالي من الألغام يظل هدفاً العام. ونحن نؤيد من حيث المبدأ فكرة الانضمام إلى اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. ولكن ذلك لن يكون ممكناً إلا عندما نكون متأكدين من أننا سنفي بالكامل وعلى النحو الواجب بالتزاماتنا. وكما أشرنا إليه مراراً وتكراراً، ينبغي أن يكون التقدم المحرز في التوصل إلى عالم خال من الألغام، واقعياً، ومتدرجاً ويستند إلى المحافظة على مستوى الاستقرار المطلوب. والبروتوكول الثاني المعدل يؤدي دوراً هاماً في هذا المسعى. ولهذا السبب نحن نؤيد زيادة تعزيزه وجعله عالمياً.

وختاماً، سيدي الرئيس، أود أن أدلي بكلمات قليلة بمناسبة افتتاح دورة مؤتمر نزع السلاح. لقد استمعنا باهتمام إلى بيانكم وإلى رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي وجهها إلى المؤتمر. ونحن نشاطر الأمين العام رأيه عن دور نزع السلاح في تجنب النزاعات وبناء السلم وحسم المشاكل المتعلقة بالتنمية وضمان الأمن الدولي. ولقد تمكنا في السنة الماضية، إلى حد ما، من إعادة تنشيط الجو في المؤتمر من خلال عقد اجتماعات عامة غير رسمية بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال. بيد أن علينا أن نعترف بأن الهدف الأساسي - هدف الشروع في العمل الجوهري للمؤتمر - لم يُحسم. ونحن ما زلنا على استعداد لتقديم مساهمتنا في سبيل التوصل في أقرب وقت ممكن

إلى حل وسط بشأن برنامج عمل المؤتمر لكي تتمكن، في نهاية الأمر، من دفع مؤتمر نزع السلاح إلى العمل، أخيراً، وفقاً لولايته. ونحن نرى أن هناك أساساً جيداً لحل توفيقي، هو اقتراح السفراء الخمسة، الخاضع لمزيد من التعديل والتحسين. وناشد جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمة للتمكن من إيجاد حل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. وأنتقل إلى المتحدث التالي على قائمتي، السيدة إليزابيث أستيتي رودريغس، سفيرة بيرو الموقرة.

السيدة أستيتي رودريغس (بيرو) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على كلمات الترحيب الحار التي وجهتموها إلي. وبما أن هذه هي أول مرة أخطب فيها المؤتمر، فإنه شرف لي أن أشارك في هذا المحفل الهام، وأود أولاً أن أهنيئكم على تقلدكم منصب رئاسة هذا المؤتمر وأن أعرب لكم عن دعمي ودعم وفدي لجهودكم المبذولة من أجل اعتماد برنامج عمل يحظى برضا جميع الأعضاء. وهو هدف لن نحققه إلا إذا شاركت جميع الدول الأعضاء مشاركة بناءة - وأؤكد - مشاركة بناءة.

لقد استمعت وباهتمام خاص إلى رسالة الأمين العام ودعوته إلى تعزيز الجهود لضمان تمكين مؤتمر نزع السلاح من مواصلة عمله الموضوعي والمشاركة بفعالية في السلم والأمن في العالم. ولذلك أود أن أسجل القلق الذي يشعر به بلدي لعدم قدرتنا على التوصل، خلال السنوات الثمان الأخيرة، إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. فعلينا أن نجد صياغة تجعل جميع الدول الأطراف تشعر بأن شواغلها قد روعيت وأنه سيتم التصدي لها على النحو الواجب في الوقت المناسب. وهذا لا يعني، بالطبع، أن مفتاح النجاح يكمن في إمكانية إدراج جميع أولويات وشواغل جميع الأعضاء، في وثيقة تمكن من البدء بالعملية. فالتفاوض هو أساس مؤتمر نزع السلاح، وهو يتطلب أن تبدي جميع الجهات المعنية الإرادة السليمة والمرونة. وبعبارة أخرى، علينا جميعاً أن نتنازل بعض الشيء للتوصل إلى الهدف الذي يبتغيه الجميع، وهو إعادة بدء العمل الموضوعي للمؤتمر، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن قضايا الحد من الأسلحة ونزع السلاح، وهو هدف - وإني واثقة من ذلك - يبتغيه الجميع، ألا وهو عودة المؤتمر إلى العمل الموضوعي من جديد، وهو المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن قضايا وقف التسليح ونزع السلاح.

ومن الهام ألا ننسى أنه، وفقاً لبعض تقديرات الأمم المتحدة، تجاوز مجموع الإنفاق العسكري ٨٣٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٢. كما تفيد التقديرات أنه، بغية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع سكان المعمورة، فإن ذلك يتطلب مبلغاً لا يتجاوز ٤٠ مليار دولار خلال عشر سنوات - وبعبارات أخرى، أقل من نصف النفقات العسكرية السنوية.

وبيرو، وهو بلد نام، يدعم بالكامل جميع الصكوك الإقليمية والعالمية المتعلقة بترع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار - لا لكونها مجرد سبيل لتعزيز السلم والأمن الدوليين بل أيضاً كسبيل لمكافحة الفقر، الذي يؤثر على العديد من السكان في العديد من الأعضاء في هذا المؤتمر، مكافحة أكثر فعالية. ولذلك أود أن أغتنم فرصة إدلائي بهذا البيان الأول للإشارة إلى بعض المبادرات التي شرع فيها بلدي على المستوى الإقليمي في سبيل تعزيز السلم والنهوض بالتنمية في بلدانا.

لقد كانت بيرو أول من روج إلى المفاوضات بشأن معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي واعتمادها فيما بعد. وبيرو هي اليوم أحد الأعضاء الخمسة في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. وبالمثل، كانت بيرو، فيما يتعلق بأحد أهم الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذا المؤتمر،

الدولة الأولى من بين دول أمريكا اللاتينية التي صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن الآن نعمل بنشاط على إدخالها حيز التنفيذ.

إننا نؤيد، في المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، المبادرات التي تمكننا من التقدم نحو الهدف الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار - ألا وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وللأسف، لاحظنا، خلال السنوات القليلة الماضية، مع القلق، أن عملية التصويت على قرارات اعتمادها الجمعية العامة تكشف أو يبدو أنها تكشف النقاب عن تلاشي الالتزام بالخطوات العملية الثلاث عشرة صوب نزع السلاح التي تم وضعها في إطار عمل مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠.

هناك حاجة إلى تعزيز الالتزامات الدولية بشأن نزع السلاح بغية منع نشر تكنولوجيات تتيح المجال لصنع الأسلحة النووية والمواد العالية الإشعاع التي تيسر إنتاج "القنابل القذرة" وذلك بالدرجة الأولى من جانب المجموعات الإرهابية. إن التفاوض واعتماد معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية يشكل خطوة هامة في هذا الطريق، طالما روعيت شواغل المجتمع الدولي المتعلقة بنقل التكنولوجيا لأغراض سلمية.

وعلى المستوى الإقليمي، ينبغي الإشارة إلى القرار الذي اتخذته رؤساء البلدان الخمسة الأعضاء في جماعة دول الأنديز - بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وبيرو وفنزويلا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤ لإنشاء منطقة السلام في إقليم جماعة دول الأنديز كم منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تُهيأ فيها الظروف اللازمة للسماح بالتسوية السلمية والمتفق عليها للنزاعات من أي نوع كانت، وكذلك أسباب هذه النزاعات. وبيرو، بوصفها الرئيسة الحالية لجماعة دول الأنديز، تروج لهذه القضية.

كما أن من الهام الإشارة إلى أننا شرعنا، إلى جانب بلدين مجاورين وهما إكوادور وشيلي، في عملية لاعتماد منهجيات تمكننا من توحيد الإنفاق العسكري. وهذا الجليل الجديد من تدابير بناء الثقة يقع ضمن هدف أوسع نطاقاً يتمثل في توثيق بيئة إقليمية قليلة التوترات. وهذا المفهوم المتمثل في الدفاع الخارجي الذي لا يقوم على العداء يسعى إلى تجنب مخاطر سباق التسلح الذي يخالف أهداف بلداننا ذات الأولوية المتمثلة في بلوغ تنمية مستدامة ومكافحة الفقر.

نحن طرف في الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وقد نهضنا، في إطار الأمم المتحدة، بدور نشيط في مفاوضات الفريق العامل من أجل وضع صك دولي لوضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وإقتفاء أثرها. وتعتبر بيرو أن من الهام تكثيف التعاون الدولي لمنع ومكافحة القضاء على التجارة غير المشروعة بالأسلحة من هذا النوع، وهو أمر يلحق بأضرار هائلة بحياة الإنسان والاقتصاد في كل مكان، ولكن وبوجه خاص في البلدان النامية. فتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠٠١ هو هدف أساسي لزيادة تعزيز الأمن الدولي.

إن بلدي يدرك أن النظام الدولي قد تغير بصورة كبيرة منذ تأسيس هذا المؤتمر. بيد أن القضايا التقليدية المدرجة في جدول الأعمال لا تزال هامة للغاية بالنسبة للأمن الجماعي ويجب مواصلة التصدي لها. ومع ذلك، فإننا نعتقد أيضاً أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يكون قادراً على التكيف من أجل التصدي لمسائل أخرى راهنة ذات أولوية في اهتمام المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن بلدي يرى أنه يجب أن يكون المؤتمر قادراً على إقامة توازن عند التصدي لجميع القضايا، بغية التصدي للشواغل الأمنية للدول الأعضاء في المؤتمر وللمجتمع الدولي.

ككل، الذي لا بد أنه يشعر بأننا نمثله، نحن، البلدان المتميزة الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، التي تقع على عاتقها، في الوقت ذاته، مسؤولية إيجاد سبيل لدفع الأمور قدماً.

سيدي الرئيس، قبل أن أختتم بياني أسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد دعم وفدي لكم ولجميع الرؤساء الذين سيأتون بعدكم خلال هذا العام، لإيجاد حل توافقي يمكننا من إحراز تقدم بشأن أمور موضوعية بالاستناد إلى برنامج عمل متزن بعد سنوات عديدة من "الراحة الإجمالية". وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يسير على طريق اللجنة الأولى ويبدأ عملية تمكنه من تحسين طرق عمله، بغية استعادة أهميته في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة بيرو الموقرة على بياها وعلى الكلمات الرقيقة التي خصت بها الرئاسة. وانتقل إلى المتحدث التالي على قائمتي، السيد فيليب أوادي، الممثل الدائم لكينيا.

السيد أوادي (كينيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أنضم إليكم، بالنيابة عن حكومة وشعب كينيا، في نقل تعازينا العميقة إلى حكومات وشعوب البلدان التي تضررت جرّار كارثة تسونامي المأساوية في كانون الأول/ديسمبر.

وأود أن أدلي ببيان بالنيابة عن السفارة أمينة محمد التي كانت تأمل في أن تكون حاضرة لإلقاء بياها شخصياً، ولكن بسبب الظروف التي لا حيلة لنا عليها، يبدو أنها لن تكون قادرة على حضور المؤتمر، وقد طلبت إليّ أن أدلي ببيائها بالنيابة عنها، وهذا نصه:

يسعدني جداً مخاطبة هذه الهيئة الموقرة، مؤتمر نزع السلاح، ومع بدء عام جديد هو عام ٢٠٠٥. وفي البداية، أسمحوا لي أن أهنيكم على تقلدكم منصب رئاسة المؤتمر في بداية دورتنا.

إنني واثقة كل الثقة بقدراتكم على توجيه أعمال المؤتمر، لأنني تشرفت في مناسبات عديدة بالعمل معكم بشأن قضايا متعددة تتعلق بنزع السلاح داخل مؤتمر نزع السلاح وخارجه. إن خبرتكم الواسعة، وما تتحلون به من بصيرة وسعيكم الدؤوب للتوصل إلى حلول عملية للمشاكل، تجعلني متأكدة من أن المؤتمر سيحرز تقدماً يستحق الثناء خلال تقلدكم منصب الرئاسة. أسمحوا لي أيضاً أن أهني سلفكم السيد مايا ثان سفير ميانمار، الذي ترأس المؤتمر بجدارة خلال الدورة الأخيرة لعام ٢٠٠٤، على ما كرسه لعمل المؤتمر من جهود ثمينة للغاية وسعة حيلة. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد كينيا الكاملين لاضطلاعكم بمهمتكم المضيئة.

لقد طلبت الكلمة لأبدي بضعة تعليقات على مؤتمر قمة نيروبي بشأن إيجاد عالم خال من الألغام، الذي تشرفنا باستضافته في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

أود أن أشكر بصفة خاصة جميع زملائي الذين حضروا المؤتمر. أتمنى أن تكونوا قد تمتعتم جميعاً باستضافتنا وبالمرافق المتواضعة التي أتاحتها لكم حكومة وشعب كينيا. وأشكر بصفة خاصة السفير وولفغانغ بيترتش، رئيس مؤتمر القمة، وأعضاء مكتبه، على الجهود الحثيثة التي بذلوها لضمان نجاح المؤتمر نجاحاً كبيراً. فمؤتمر القمة في نيروبي سيُذَوّن، بلا شك، في سجلات التاريخ كمعلم على الطريق نحو القضاء التام على التهديد بالألغام الأرضية والمساعدة التي لا مثيل لها المقدمة إلى ضحايا الألغام.

ولأول مرة منذ عام ١٩٩٧، التقى المجتمع الدولي على مستوى سياسي رفيع للنظر في مشاكل إنسانية تتسبب فيها الألغام المضادة للأفراد وفي الخطوات المتخذة لمعالجتها. وقد حضر مؤتمر القمة خمسة رؤساء دول و/أو حكومات وستة نواب رؤساء أو جمهوريات حكومات و ٢٠ وزيراً. وشاركت في مؤتمر القمة ما مجموعه ١٣٥ دولة، كانت ١١٠ منها من الدول الأطراف و ٢٢ منها شاركت بصفة مراقب.

وقد حضر مؤتمر القمة أكبر تجمع لممثلين عن منظمات غير حكومية مهتمة بالمشكلة العالمية المتعلقة بالألغام الأرضية. وشارك في المؤتمر أكثر من ٣٥٠ ممثلاً عن منظمات غير حكومية من عشرات البلدان.

وقد خطا مؤتمر القمة خطوة هامة على طريق تحقيق انضمام بلدان العالم قاطبة إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد أو تدمير تلك الألغام. وقد أعلنت إثيوبيا، في اليوم الأول من مؤتمر القمة، أنها صادقت على الاتفاقية، وأنها أصبحت بذلك الدولة الرابعة والأربعين بعد المائة التي انضمت إلى الاتفاقية. وأغتنم هذه الفرصة لتهنئة حكومة إثيوبيا وشعبها على هذا القرار النبيل.

وظهرت بوادر إيجابية على زيادة تقبل الاتفاقية لدى دول أخرى لا تزال غير منضمة إليها، من بينها الصين وإندونيسيا والصومال. اسمحوا لي في هذا الصدد أن أقتبس من البيان الذي أدلى به رئيس وفد الصين في مؤتمر القمة:

"إن الصين والدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا تتشاطر الهدف ذاته. فالصين تتابع عن كثب عملية أوتاوا، وهي ما برحت تعمل على تشجيع التبادلات والتعاون مع الدول الأطراف في الاتفاقية... ونحن مستعدون لزيادة توسيع تعاوننا مع الدول الأطراف في الاتفاقية، بغية المشاركة في إزالة مشاكل الألغام الأرضية في وقت مبكر".

إننا في كينيا نرحب بهذه المبادرات الإيجابية ونشجع الصين وغيرها من الدول غير الأطراف، على اتخاذ خطوات محددة للانضمام إلى الاتفاقية لكي نحقق هدف أن تصبح الاتفاقية عالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الاستعراض اعتمد خطة عمل نيروبي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ الرامية إلى إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد، حيث تعهدت الدول الأطراف بالالتزامات التالية، من بين التزامات أخرى.

- أن يظل الانضمام إلى الاتفاقية على نطاق عالمي أحد الأهداف الهامة للتعاون فيما بين الدول الأطراف؛
- ضمان تدمير جميع مخزونات الألغام المضادة للأفراد الخاضعة لولايتها أو سيطرتها تدميراً سريعاً وفي الوقت المناسب؛
- النجاح في الالتزام بالمهل الزمنية لإزالة الألغام من المناطق الملوثة. وسيكون ذلك أكبر تحد يتعين التصدي له خلال هذه الفترة، وسيطلب جهوداً مكثفة من الدول الأطراف المتأثرة بالألغام والدول القادرة على مساعدتها؛
- وفقاً للوعد الأساسي للاتفاقية بالنسبة لضحايا الألغام، تدعم الدول الأعضاء جهود رعاية ضحايا الألغام وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم؛

- أكدت الدول الأطراف أن الوفاء بالتزاماتها سيتطلب قدراً كبيراً من الالتزامات السياسية والمالية والمادية؛
- كما شددت على أن الشفافية والتبادل الفعال للمعلومات ستكون لهما أهمية حاسمة بالنسبة إلى الوفاء بالتزاماتها؛
- مواصلة الاسترشاد بحقيقة أنها مسؤولة فردياً وجماعياً عن ضمان الامتثال للاتفاقية؛
- وأخيراً، أن آليات التنفيذ التابعة للدول الأطراف ستظل مهمة، وبخاصة كوسائل أساسية لتنفيذ خطة عمل نيروبي.

كما اعتمد المؤتمر خطة عمل نيروبي لعام ٢٠٠٤، "من أجل إيجاد عالم خال من الألغام"، التي تتضمن تعهداً جديداً للدول بالتوصل إلى إيجاد عالم خال من الألغام ولا يوجد فيه ضحايا جدد.

وقد أرسل مؤتمر القمة رسالة قوية وحاسمة إلى الدول التي لا تزال خارج المعاهدة، مفادها أن المجتمع الدولي لم يعد يتحمل هذه الأسلحة التي تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء. وتعهد المؤتمر ببذل مزيد من الجهود في مجالات مساعدة الضحايا لضمان تحسين أوضاعهم من خلال الرعاية الطبية وإعادة التأهيل البدني والاندماج الاجتماعي - الاقتصادي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة حكومة كرواتيا على عرضها استضافة الاجتماع المقبل للدول الأطراف في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأمل في أن يستمر الزخم الذي ولدته خطة نيروبي إذ نحن بصدد الانتقال إلى الاجتماع في كرواتيا. وختاماً، أسمحوا لي أن أذكر بعبارات وزير خارجية كينيا، السفير علي مواكوير، التي وردت في تعليقاته الختامية أمام المؤتمر في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤: "إنها لمسؤوليتنا الجماعية في السير على خطة الطريق من نيروبي بثبات من خلال تطبيق خطة عمل نيروبي. فلنقلل الكلام ونزيد الفعل في الأيام المقبلة". إنني أمل أن نتمكن من مواجهة هذا التحدي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل كينيا الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي خصّ بها الرئاسة، وأنه من خلال تجربتي الشخصية في نيروبي، لا يسعني إلا أن أتفق معه على ما قاله بشأن النجاح الكبير الذي أحرزه مؤتمر قمة فرض الحظر على الألغام. وانتقل إلى المتحدث التالي على قائمتي، السيد فرانسوا ريفاسو، سفير فرنسا الموقر.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، عزيزي كريس: في هذا الوقت الذي تتولى هولندا فيه رئاسة مؤتمرنا أتمنى لك النجاح الكامل الذي تستحقه في العمل الذي شرعته به. فتصميمك وخبرتك في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في محافل أخرى لترع السلاح، تأتي في الوقت المناسب. وفي هذه اللحظة التي نبدأ بها عاماً جديداً، نعرف أنه سيكون حافلاً بأحداث هامة تتعلق بأمننا الجماعي.

لقد اتخذنا خلال عام ٢٠٠٤ خطوات أولى متواضعة في عملية إحياء مؤتمرنا. وهي عملية يتضح يوماً بعد آخر أنه لا غنى عنها لكي لا نعود خارج الجهود الشاملة للتفكير في تحديث أدوات الأمن الدولي. إنكم تتذكرون جميعاً أنه في بداية دورة العام الماضي، قمنا مع مجموعة من الوفود الرائدة بإثارة مسألة وصفناها بموضوع جديد، وتوخيها بذلك أن نكون محايدين بقدر الإمكان. وقد طلبنا آنذاك أن ينظر محفلنا، إلى جانب نظره في القضايا

التقليدية التي ننظر فيها منذ سنوات عديدة، في قضايا ذات صلة تتعلق بالوضع الدولي في عالمنا اليوم فيما يتعلق بالأمن، وعدم الانتشار، ونزع السلاح. لقد دعا وفدي، إلى جانب وفود أخرى، مؤتمر نزع السلاح إلى تنحية الشواغل جانباً للحظة والتفكير في التهديدات التي يواجهها عالمنا اليوم. فكيف لنا أن نستجيب لهذه التوقعات اليوم؟ وفي نفس الروح، فإن أمنيتك أيضاً سيدي الرئيس هي أن تزداد في هذا الحفل القدرة على وضع الأمور في سياقها.

أين نحن الآن بعد مرور عام واحد؟ أولاً، حدثت تطورات إيجابية. وبالفعل، أشير إلى هذه التطورات مرة أخرى هذا الصباح - وبصفة خاصة الشروع في دورات غير رسمية، بما في ذلك دورة مخصصة حصراً لجدول أعمالنا، ودورة أخرى مخصصة حصراً لقضايا جديدة وإضافية تتعلق بجدول أعمالنا. ومن ثم كانت هناك مسألة اعتماد تقرير المؤتمر لعام ٢٠٠٤، الذي اعترفنا فيه، بالإجماع، بأهمية القضايا الجديدة ذات الصلة في البيئة الأمنية الجديدة. وأخيراً، تم في اللجنة الأولى، ومرة أخرى بالإجماع، اعتماد قرار يرحب بالمناقشات الموضوعية التي أجراها المؤتمر بشأن الحالة الراهنة في مجال الأمن الدولي.

ونستأنف عملنا اليوم طامحين إلى القيام بمزيد من العمل الملموس بالمقارنة مع العام الماضي. وكالعادة - ولا أعرف إن كانت عادة جيدة أم لا - فإن الخطوة الأولى التي دُعينا إلى اتخاذها هي أن نوافق على جدول الأعمال. والجميع يتفق على أن جدول الأعمال هذا لا يمنعنا من النظر في جميع المواضيع التي قد نرغب في دراستها، لكنه يضم صياغة لأولويات هذا المؤتمر التي وُضعت عناصره الأساسية منذ ٢٥ عاماً، والذي لا يضم طريقة التفكير التي تحقق بها تقدم في العام الماضي.

لقد وافق مؤتمر نزع السلاح، طوال ثمان سنوات، على جدول الأعمال هذا، لكن مناقشاته واجهت، فيما بعد، طريقاً مسدوداً. وفي العام الماضي، اقترحنا التوقف لفترة قصيرة، للنظر في الأمور من جديد والتفكير في دلالة جدول الأعمال هذا، وقد تردّد البعض، اعتقاداً منهم بأن ذلك قد يؤخر اعتماد برنامج عملنا. ومع ذلك، فقد أخذنا فترة استراحة. فهل يعني ذلك أننا أخرنا الاتفاق بشأن ولايات التفاوض التي حاولنا تأمينها طوال ثمانية أعوام؟ والجواب هو لا بالطبع. فالأمر هو خلاف ذلك - حيث أضفينا زخماً جديداً على مناقشات المؤتمر. ألا يتعين علينا هذا العام، كما في العام الماضي، أن نتمهل في التفكير بشأن جدول الأعمال هذا، في محاولة لإحراز بعض التقدم؟

وكما يعرف الجميع، فالأمر لا يتعلق بما إذا كنا سنتفق أم لا على جدول الأعمال، لكن الأمر يتطلب مزيداً من التفكير، على النحو الذي تبيّنه جميع المناقشات في الدورات غير الرسمية المعقودة في العام الماضي، التي أوضحت كيف أن جدول أعمالنا قد أصبح قديماً في بعض جوانبه. فهذه الروح يود الوفد الفرنسي قبل اتخاذ أي قرار أن تسود مناقشة من شأنها أن تساعدنا على مراجعة مضمون جدول أعمالنا.

وأخيراً وليس آخراً، فإن جدول أعمالنا يستحق استكمالاً وفقاً للاتفاق في الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠٠٤. أفلا يمكننا مثلاً أن نقوم بمجرد إضافة بند جديد بعنوان "قضايا جديدة وإضافية"، حسب الصياغة التي وافقتم عليها جميعاً، أعزائي الزملاء؟

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر جزيل الشكر سفير فرنسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. وانتقل الآن إلى البلد التالي الذي سيُدلي ببيانه. السيد راباتشكي سفير بولندا لك الكلمة.

السيد راباتشكي (بولندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة أخطب فيها اجتماع الجلسة العامة الأولى برئاستكم، اسمحوا لي أن أهنيكم على تقلدكم هذا المنصب الرفيع ودعوني أن أتمنى لكم النجاح التام في الاضطلاع بمسؤولياتكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح. دعوني أيضاً أن أعرب عن أمني بأن تفضي جهودنا المشتركة إلى نتائج ملموسة في عمل مؤتمر نزع السلاح في هذه الدورة.

إننا اليوم نحتفل بالذكرى مرور ستين عاماً على تحرير معسكر الاعتقال في أوشفيتز - بيركناو. وقد اجتمع اليوم في أوشفيتز للاحتفال بهذه الذكرى أكثر من ٤٠ رئيس دولة وحكومة وبرلمان، وأولئك الذين ظلوا على قيد الحياة رغم الجحيم في معسكرات الموت. كما كان من بينهم الشباب الذي ينبغي لهم نقل الرسالة إلى الأجيال المقبلة عما حدث في معسكرات الاعتقال وغرف الغاز والمحارق في أوشفيتز - بيركناو.

وعلى الرغم من أن معسكر أوشفيتز - بيركناو ليس إلا واحداً من معسكرات الموت المتعددة، لكنه أصبح بالنسبة للعالم رمزاً للإرهاب والإبادة الجماعية والمحركة. فقد أنشأت النازية هذا المعسكر في عام ١٩٤٠ في ضواحي مدينة أوشفيتشيم التي كانت، شأنها شأن الأجزاء الأخرى في بولندا، تحت احتلال ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية. وقد غير المحتلون اسم المدينة أوشفيتشيم إلى أوشفيتز، الذي أصبح اسم المعسكر أيضاً. وكان معسكر أوشفيتز مجمعاً يضم معسكراً للاعتقال والإبادة والعمل القسري، و ٣٩ معسكراً فرعياً.

وخلال السنوات التالية، توسع حجم المعسكر. ففي البداية لم يُسجن أو يُقتل فيه إلا البولنديين. وضم إليهم سجناء الحرب السوفييات، وأفراد الروما وقراية ٣٠ جنسية أخرى، منها تشيكوسلوفاكيا وسلوفاكيا وبلجيكا والاندرك وفرنسا واليونان وهولندا، وكذلك السجناء السياسيون الألمان، على سبيل المثال لا الحصر، عانوا في هذا المعسكر. وأصبح المعسكر، ابتداء من عام ١٩٤٢ موقعاً مورست فيها أكبر عمليات القتل الجماعي ليهود أوروبا حدثت في تاريخ البشرية كجزء من خطة هتلر لإبادة هذا الشعب تماماً. وغالبية الرجال والنساء والأطفال اليهود تم ترحيلهم إلى معسكر أوشفيتز ليلقوا حتفهم في الغرف الغازية في بيركناو فور وصولهم. وفي نهاية الحرب، بدأ النازيون، في إطار جهود إزالة آثار الجرائم التي ارتكبوها، بهدم الغرف الغازية والمحارق وغيرها من المباني وتدميرها وأجبروا السجناء القادرين على المشي إلى داخل ألمانيا، فيما يسمى "بمسيرة الموت" التي مات فيها الآلاف. أما من بقوا في المعسكر فقد تم تحريرهم على أيدي جنود الجيش الأحمر، وذلك قبل ٦٠ عاماً تماماً، أي في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥.

ومن المقدر أن من بين الـ ١,٦ مليون شخص الذين سيقوا إلى أوشفيتز، كان هناك ما لا يقل عن ١ ١٠٠ ٠٠٠ يهودي من جميع بلدان أوروبا المحتلة، وتجاوز عدد البولنديين ١٤٠ ٠٠٠ شخص (معظمهم من المثقفين والسجناء السياسيين، وكذلك الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم دون قصد أثناء عمليات التفتيش عن أشخاص معينين في شوارع مدن بولندية)، وقراية ٢٠ ٠٠٠ من أفراد الروما من العديد من البلدان الأوروبية، وأكثر من ١٥ ٠٠٠ من سجناء الحرب السوفييات، وآلاف السجناء من جنسيات أخرى. ولقي قراية مليون ونصف شخص حتفه في أوشفيتز.

واليوم نسمع في أوشفيتشيم صوت الزعماء السياسيين، وكذلك صوت الذين ظلوا على قيد الحياة بعد احتجازهم في معسكر أوشفيتز وغيره من المعسكرات في أوروبا التي احتلها النازيون، حيث يقولون: "فلتظل الإبادة الجماعية التي حدثت منذ ٦٠ عاماً حاضرة في أذهاننا وأذهان الأجيال المقبلة إلى الأبد". وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تم تنظيمها للاحتفال بالذكرى مرور ستين عاماً على معسكرات الموت النازية، التي عُقدت في يوم الاثنين بنويويورك، قال الأمين العام للأمم المتحدة: "علينا ألا نسمح بهذا الشر أن يحدث مرة أخرى مطلقاً". وينبغي لنا جميعاً أن نتذكر هذه الرسالة.

إننا إذ نبدأ دورة نزع السلاح لهذا العام، من الجدير أن نتذكر ما حدث منذ ٦٠ عاماً. وهذا العام سنحتفل أيضاً بذكرى مرور ستين عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية، الحرب التي بدأت فجر الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، عندما غزت الجيوش النازية بلدي. واليوم نعيش في عالم مختلف. فالدول التي كانت تقا تل بعضها بعضاً منذ ٦٠ عاماً تتعاون الآن وتواجه معاً تحديات جديدة. دعوني أن أقول إنه مهما كانت التهديدات الجديدة أمام الإنسانية، علينا أن نستخلص العبرة من آوشفيتز وأن نكون شجعان بما يكفي للعمل.

فلتبقى في أذهاننا كلمات روبرت سيسل التي نراها على الجدار كل مرة ندخل فيها قاعة المجلس: "ها هنا عمل كبير من أجل السلام يمكن أن يشارك فيه الجميع"، "على الدول إما أن تتزع السلاح أو أن تهلك" وكذلك "كن عادلاً ولا تخشى شيئاً". فلنضطلع دون خوف بمهمة جعل العالم مكاناً آمناً للأجيال المقبلة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل بولندا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والمتحدث التالي على قائمتي، الذي سيتحدث أيضاً عن نفس الموضوع، هو السيد فولكر هاينسبرغ، سفير ألمانيا الموقر.

السيد هاينسبرغ (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إنني إذ أنضم إلى صديقي وزميلي المحترم والموقر من بولندا، أود أيضاً أن أبدي بعض التعليقات بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ستين عاماً على تحرير معسكرات الاعتقال النازية.

إن تحرير معسكر آوشفيتز - بيركناو (أوشفيتشيم) في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥، منذ ٦٠ عاماً، وجميع معسكرات الاحتجاز والإبادة العديدة الأخرى، هو سبب يحملني على إحياء ذكرى ملايين ضحايا - رجالاً ونساءً وأطفالاً أبرياء - الإبادة الجماعية النازية لليهود أولاً وقبل كل شيء، ولكن أيضاً لأفراد أقلية السيني والروما، وللمثليين، والمعوقين، وسجناء الحرب، والمنشقين، وكثيرين آخرين من جميع أنحاء أوروبا. إننا نتوجه بتحيةة إجلال متواضعة إلى جميع ضحايا نظام الرعب الوطني الاشتراكي ونحني رؤوسنا في حزن عميق. وسيظل آوشفيتز محفوراً إلى الأبد في تاريخ البشرية كرمز للاحتقار التام للإنسانية ورمز للإبادة الجماعية. كان معسكر آوشفيتز أفضع تعبير عن نظام أعماه الجنون العنصري تسبب في معاناة لا توصف للشعوب. وحتى اليوم، وبعد ٦٠ سنة على وقوع الكارثة، من الصعب إيجاد كلمات تعبر عن معاناة الضحايا وألمهم وإهانتهم.

وهذه الجريمة الممجية ستظل دائماً جزءاً من تاريخ ألمانيا. وهي تعني لبلدي فظاعة أخلاقية مطلقة، وإنكاراً لكل ما يتعلق بالمدنية، ولا نظير له ولا مواز. إن ألمانيا الجديدة الديمقراطية قد استخلصت العبر من ذلك. إن المسؤولية التاريخية والأخلاقية عن آوشفيتز قد خلّفت فينا أثراً لا يُمحى.

ونرى أننا مسؤولون عن مكافحة الأخطار التي تهدد بلداننا وشعوبنا وأطفالنا بعزم بالغ، وأننا مسؤولون عن تعزيز التعاون السلمي وبناء الثقة في منظور نظام عالمي جديد لمنع الإبادة الجماعية وغيرها من الأخطار التي تهدد البشرية. ويتضمن ذلك، بلا شك، مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع التزاعات المتنبأ بها، وحماية حقوق الإنسان. والتعددية الفعالة هي أسلم طريق لبلوغ هذا الهدف.

إن بإمكان نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار أن يسهم في منع التزاعات وتحقيق الاستقرار والحد من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية استخدامها، وبالتالي جعل عالمنا أكثر أماناً. وقد كلفت الأمم المتحدة مؤتمر نزع السلاح بمهمة هامة في هذا الإطار. وبذلك، أناشد بقوة أن نبذل جميعاً جهوداً متجددة للاضطلاع بمسؤوليتنا.

اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أختتم بياني معرباً عن أخلص مشاعري لتقلدكم منصب الرئاسة ومتعهداً بدعمي الكامل لكم في عملكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل ألمانيا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة.

هذا الأسبوع، وكما اتضح من البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً بولندا وألمانيا، نحتفل بالذكرى السنوية الستين لتحرير معسكر اعتقال أوشفيتز والمعسكرات العديدة الأخرى التي حررتها قوات الحلفاء في شتاء وربيع عام ١٩٤٥. وكما تعلمون جيداً، فإن الأمم المتحدة أنشئت لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وضمان أن الأحداث المروعة لهذه المعسكرات لن تحدث مطلقاً.

وفي هذا الصدد، أود أنؤكد أن نزع السلاح هو أمر حاسم في جهودنا الدائمة لبناء الثقة، ومن ثم تحسين العلاقات بصورة ملحوظة فيما بين الدول، بغية الامتثال لهذه الالتزامات التي تعهد بها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة. إننا مدينون لهم ولخلفائنا بالاضطلاع بهذه المسؤولية بجدية.

أود الآن أن أعود إلى المتحدث التالي على قائمتي، السيد إدريس الجزائري، سفير الجزائر الموقر.

السيد الجزائري (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. فما تمتازون به من مؤهلات مهنية وخبرة هي مزايا ستمكنكم، بلا شك، من توجيه أعمالنا بصورة جيدة. أمامي فرصة لأؤكد لكم استعداد وفد الجزائر الكامل وتعاونيه التام لمساعدتكم في الاضطلاع بالمهمة المسندة إليكم. وأشكر الأمين العام للمؤتمر، السيد سيرغي أوردجونيكيدزه ونائب الأمين العام للمؤتمر السفير أنريكي رومان مورتي وكذلك جميع أعضاء الأمانة على العمل الذي أنجزوه وعلى دعمهم لنا. وأشكركم على كلمات الترحيب بي.

وأود أيضاً، بالنيابة عن وفد الجزائر، أن أعرب عن أملتي في أن يتم اعتماد جدول أعمالنا بسرعة على النحو المنصوص عليه في النظام الداخلي. وهذه المرة، أتمنى أن ننجح في اعتماد برنامج عمل يضم جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال. وإلا، فكيف يمكننا أن نضع نهاية للطريق المسدود الذي يعاني منه المؤتمر منذ عام ١٩٩٦؟

إننا اليوم نبدأ أعمال دورة عام ٢٠٠٥ في وقت تتيح فيه الظروف الدولية مجالاً قليلاً للتفاؤل. إن المجتمع الدولي يواجه عدداً من التهديدات: زيادة في مخزونات أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وخطر انتشار مثل هذه الأسلحة، وتسليح الفضاء الخارجي، والإرهاب الدولي. وبممكننا أن نضيف إلى ذلك زيادة الإنفاق العسكري وتلاشي التعددية في تيسير الشؤون الدولية. وجميع هذه العناصر، إلى جانب المذاهب العسكرية الجديدة التي تمنح مكانة مرموقة للأسلحة النووية، وبالاقتتران مع مفهوم الحرب الوقائية والاستخدام الأول للأسلحة النووية، تتجاوز مفهوم الردع التقليدي، وهو المبرر الرسمي الذي تذرعه به الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولم يحدث في أي وقت من الأوقات أن واجه المجتمع الدولي مثل هذه التهديدات الملحة والخطيرة. فهي تُحدث اختلالاً

في توازن أمننا الجماعي. وعلينا واجب أن نرد على ذلك في إطار متعدد الأطراف لإيجاد حلول مناسبة ودائمة لهذا الوضع المحزن. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تستند إلى الوثيقة الختامية للدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، المعقودة عام ١٩٧٨، هي وحدها التي ستمكن البشرية من القضاء على هذه التهديدات.

والأولوية الأولى التي يتعين علينا مواجهتها الآن تتمثل، بالطبع، في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٦٨ هي حجر الزاوية. وعلينا الاحتفاظ بسلامة وأهلية المعاهدة وضمّان عالميتها. وتمثل الأسلحة النووية نفسها، بسبب قوتها المدمرة، تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ووجودها يعرّض للخطر وجود البشرية برمتها، ولا سيما لأن مخاطر المواجهة النووية واستخدام الأسلحة النووية بشكل عرّضي لم تُستبعد بعد. إن هذا هو السبب الذي جعل الوصايا العشر تُدرج نزع السلاح النووي في سياق نزع سلاح عام وشامل بوصفه الأولوية الأولى التي يتعين على المجتمع الدولي التصدي لها. وبلدي، الذي كان موقعاً لتجارب نووية لا تزال تؤثر على السكان المحليين والبيئة حتى يومنا هذا، يدرك جيداً الآثار المدمرة لهذا النوع من الأسلحة.

حقاً، لقد تمت الموافقة في عام ١٩٦٨ على احتفاظ البلدان النووية الخمسة بمركزها لأسباب تتعلق بالموازنة الاستراتيجية آنذاك. والوضع اليوم لا يبرر مطلقاً الفصل بين دول نووية ودول غير نووية. لقد زال خطر المواجهة بين الشرق والغرب بزوال الكتلة الشرقية. وعليه، ينبغي ألا يعتبر الوضع النووي للدول حقاً بلا قيود مع مرور الوقت. وإلى جانب ذلك، فقد وافقت الدول غير النووية على عدم الانتشار في سياق حظر كامل مطلق على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، على الدول النووية التزامات محددة وهي تتحمل المسؤولية الأولى في مجال نزع السلاح النووي. وقد أكدت ذلك محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٦. حيث تشير الفتوى إلى أن على الدول النووية التزاماً بأن تواصل بحسن نية وتحتّم مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه تحت إشراف دولي دقيق وفعال.

والواقع، فإن الأمر يتعلق باحترام التزامات تم التعهد بها بموجب المادة سادساً من معاهدة عدم الانتشار والالتزامات التي تم التعهد بها في سياق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ففي ذلك المؤتمر، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية، بوجه خاص، بأن تتخذ ١٣ خطوة عملية. هذه البلدان يتوخى منها، في جملة أمور أخرى، اتخاذ تدابير لا رجعة فيها للحد من الترسّانات النووية بهدف نزع سلاح عام وكامل. وعليها التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والكف عن وضع أسلحتها في حالة تأهب. وهي مسؤولة أمام مؤتمر نزع السلاح عن السعي إلى وضع صك دولي بشأن حظر تصنيع المواد الإنشطارية وفقاً لولاية شانون والعمل على تقليل دور الأسلحة النووية في السياسات والمذاهب الأمنية. ومن المؤسف أن نلاحظ أن الخطوات الثلاث عشرة ظلت حبراً على ورق حتى الآن ولم يتم تسجيل أي تقدم في هذا المجال. ولذلك يمكن للمرء أن يفهم بسهولة الأسباب التي حملت الجمعية العامة للأمم المتحدة كل سنة على مطالبة المؤتمر بالبدء بمفاوضات بشأن القضاء على الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، والحد، في الوقت ذاته، من التهديد الذي تطرحه مثل هذه الأسلحة. ونأمل في أن يكون المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار، المزمع عقده هذا العام، مناسبة للتأكيد من جديد على التدابير المتخذة لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار تنفيذاً متزناً وشاملاً ولدعم هذه التدابير. وبالتالي، لا يسعنا إلا أن نأسف على فشل العملية التحضيرية للمؤتمر فيما يتعلق باعتماد جدول الأعمال. ونلاحظ أيضاً أن مشاريع الوثائق المعدة للمؤتمر قد واجهت طريقاً مسدوداً نتيجة اعتراض بعض الدول النووية على نزع السلاح النووي. وهذه علامات غير مشجعة بتاتا.

إن خطر الانتشار النووي، ولا سيما خطر حصول المجموعات الإرهابية على مثل هذه الأسلحة، هو مسألة تثير أيضاً قلقاً بالغاً. وهنا تظهر الحاجة إلى تعزيز معايير التحقق المتعددة الأطراف في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد كان ذلك في ذهن الجزائر عندما أيدت قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وأعربت عن نيتها بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأود أن أضيف أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار هما بُعدان لمعاهدة عدم الانتشار لا يمكن الفصل بينهما. فهما يعززان ويضعفان أحدهما الآخر. وفشل الدول النووية في الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما الخطوات العملية الثلاث عشرة التي أُشير إليها أعلاه، يؤثر في حجية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي نزاهتها. ولذلك فإنها تشكل عنصراً يضعف نظام عدم الانتشار، على نحو ما اعترف به الفريق الرفيع المستوى في تقريره عن التهديدات والتحديات والتغير.

إن النهج الإقليمي المتبع إزاء نزع السلاح النووي هو مرحلة متوسطة هامة في عملية نزع السلاح العام والكامل. وإننا نرحب بحقيقة أن بعض المناطق في العالم قد انضمت إلى صكوك من هذا النوع في سبيل إيجاد مناطق خالية من الأسلحة النووية. غير أنه لا توجد في منطقة الشرق الأوسط معاهدة من هذا النوع لأن إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مرافقها النووية للتفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن تمتع هذه الدولة بنوع من قانون الصمت أو شرط الاستثناء هو أمر غير مفهوم، في حين تُمارس الضغوط على بلدان أخرى في هذه المنطقة وخارجها لمجرد افتراض وقوع انتهاك لنظام عدم الانتشار. نحن نرحب بحشد الجهود الدولية لمكافحة عدم الانتشار. بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن أي خطوة في هذا الاتجاه سيكون لها قيمة ومصدقية أكبر إذا ما تم القيام بها بالنسبة لجميع البلدان، دون إغفال أي منها ودون أي استثناء كان.

وعندما مددت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، العمل بمعاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى، فإنها قد نبذت بصورة مدروسة ومقصودة الخيار النووي كوسيلة من وسائل الحرب. ومن المفارقة أن يُطلب إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد بعدم الانتشار تقيداً صارماً بينما تُحرّم في الوقت ذاته من الضمانات التي تقدمها الدول النووية لحمايتها من استخدام مثل هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها. فمن المشروع والمنطقي أن تُطالب هذه البلدان بمثل هذه الضمانات. ونحن ما زلنا ندعو إلى الشروع فوراً في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإعطاء مضمون لمثل هذه الضمانات.

أما فيما يتعلق بالمواد الإنشطارية، فإن مخزونها يتجاوز إلى درجة كبيرة الحدود اللازمة للردع. ولهذا السبب فمن الضروري إبرام صك قانوني دولي ملزم وغير تمييزي يحظر إنتاج مثل هذه المواد. ولن يكون هذا الصك فعالاً إلا إذا كان يشكل جزءاً من نهج ثنائي البعد يشمل كلاً من الإنتاج مستقبلاً والمخزونات القائمة. ويمكن من خلال النص على آلية متعددة الأطراف للتحقق من هذا الصك إيجاد مناخ من الثقة والشفافية فيما بين الدول الأطراف بشأن الامتثال للالتزامات المعقودة. ولكن وضع مثل هذه المعاهدة دون تدابير التحقق سيعني فرض حظر دون امتلاك وسائل لإنفاذه. ولن يؤدي ذلك إلا إلى زيادة الشكوك وانعدام الثقة.

ومسألة تسليح الفضاء الخارجي هي مصدر آخر لقلق كبير. فتسليح الفضاء الخارجي المقرون بآخر التطورات في تكنولوجيا الفضاء يعرّض الأمن والاستقرار الدوليين للخطر. ولهذا السبب فإن وفدي يدعو إلى أن يقتصر استعمال الفضاء الخارجي - وهو تراث البشرية المشترك - على الأغراض السلمية فحسب. ونحث، في هذا الصدد، على إنشاء هيئة فرعية في مؤتمراتنا لإجراء مناقشات رامية إلى وضع صك مناسب متعدد الأطراف. وجميع هذه القضايا تتطلب استجابات متعددة الأطراف، قادرة وحدها على تقديم الحلول التي تراعي هواجس جميع

الأطراف والاحتياجات الأمنية للمجتمع الدولي ككل. وبهذه الطريقة وحدها يمكن التوصل إلى حلول متفاوض بشأنها، وبالتالي يقبلها الجميع، تراعي مصالح واحتياجات جميع الأطراف وتوفق فيما بينها. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بصورة متكررة على هذا الموضوع خلال السنوات القليلة الماضية، في إطار العمل استناداً إلى المقترحات ذاتها. ففي القرار ٦٩/٥٩ الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، أعادت الجمعية العامة التأكيد بصفة خاصة على أن التعددية هي المبدأ الجوهرى للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بهدف الإبقاء على المعايير الدولية وتعزيزها وتوسيع نطاقها. كما أكدت الجمعية العامة من جديد على التعددية كمبدأ جوهرى في التصدي لشواغل نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. ولذلك فهو الإطار الطبيعي الذي ينبغي في ظله إيجاد حل لجميع القضايا التي أثيرتها. ومهمتنا تتمثل في التفاوض بشأن صكوك قادرة على تعزيز السلم والأمن الدوليين. فنحن مدينون للمجتمع الدولي بالعمل بروح من التوفيق والتضامن وتجاوز الآراء والمصالح الوطنية الضيقة. ونشعر بأسف بالغ لأن العمل في محفلنا قد تقلص خلال السنوات القليلة الماضية، لانعدام أي مبادرة أو أي إرادة لإحراز تقدم، بل لعدم التوصل إلى توافق في الآراء داخل المؤتمر فيما يتعلق ببرنامجه العمل.

وأحدث هذه الاقتراحات عهداً مبادرة السفراء الخمسة، التي تمت صياغتها وتصنيفها تحت الرمز 1693/Rev.1، والتي حظيت بدعم غالبية الوفود. وتقدم هذه المبادرة، على النحو الذي أشار إليه للتو ممثل روسيا، أفضل أساس للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل لأنه يحقق توازناً ما فيما بين هواجس جميع الأطراف. وتنص المبادرة، إلى جانب أصولها المشتركة بين الأقاليم، على إنشاء أربع لجان متخصصة تُسند إليها أربع مهام مناسبة بشأن أهم القضايا التي تشكل قلقاً بالنسبة لمختلف الأطراف. وهي في هذه الحالة نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، وحظر إنتاج المواد الانشطارية وإزالة الأسلحة من الفضاء الخارجي (منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي). وكما أُشير إليه في أحيان كثيرة داخل هذه القاعة، فإن اقتراح السفراء الخمسة يظل مفتوحاً لجميع الاقتراحات أو التعديلات. ومن هنا يمكن إحراز تقدم بمعدلات مختلفة في أفرقة العمل الأربعة، على أن يُفهم من ذلك أن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها سيتم تأكيدها بعد الاتفاق بشأن العناصر الأخرى في هذه الصفقة أيضاً. ولا يزال وفدي يدعم اقتراح السفراء الخمسة ويرى أنه يشكل أساساً جيداً لإعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

سيدي الرئيس، أأمل أن تركز المشاورات التي ستقومون بعقدتها أثناء تقلدكم منصب الرئاسة على البحث عن توافق في الآراء يستند إلى هذا الأساس، لأن المادة ٣٠ من نظامنا الداخلي تسمح لأي وفد أن يثير قضايا جديدة تتعلق بموضوع يتناوله مؤتمر نزع السلاح، وهو ما يأمله سفير فرنسا.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي لا يشكلان غاية في حد ذاتهما. فالهدف النهائي هو صون حضارة الإنسان ورخاء البشرية جمعاء. ولذلك لا يمكن ضمان الأمن الجماعي من خلال تدابير أمنية فحسب بل أيضاً من خلال التصدي للتنمية الاقتصادية ومكافحة الظلم. لأن استمرار الفقر المدقع وطميش الأفقر هو في نهاية الأمر أخطر تهديد للأمن الجماعي. وينبغي توجيه جهود المجتمع الدولي بحزم أكبر نحو إيجاد عالم أكثر إنصافاً، وبالتالي، أكثر استقراراً.

اسمحوا لي مرة أخرى، سيدي الرئيس، أن أتمنى لكم حظاً سعيداً وأن أؤكد لكم استعدادي الكامل للتعاون معكم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. وانتقل إلى الوفد التالي الذي طلب الكلمة، سفيرة سري لانكا الموقرة.

السيدة فرناندو (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل في مساعيكم التي تقومون بها بنشاطٍ معتاد لإرجاع مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

لقد طلبت الكلمة سيدي الرئيس لأشكركم وأعضاء مؤتمر نزع السلاح على التعازي التي وجهتموها إلى بلدان مثل سري لانكا، التي شهدت آثاراً مدمرة بسبب تسونامي قبل شهر واحد بالضبط. إن حضارة سري لانكا وثقافتها وتراثها واقتصادها، بوصفها دولة جزرية، كانت ولا تزال مرتبطة بصورة وثيقة بالبحر. وهذه هي المرة الأولى في سجل تاريخنا التي يتجاوز ٢٥٠٠ عام نرى البحر كسلاح حقيقي للدمار الشامل. وما أبدته حكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور العام في جميع أنحاء العالم من تعاطف وتضامن وما قدموه من مساعدة إلى سري لانكا في هذا الوقت هو دعم هائل لنا، وإن ذلك أثبت أننا لسنا وحدنا في هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفيرة سري لانكا الموقرة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي خصت بها الرئاسة. وانتقل إلى البلد التالي على قائمتي، ممثل الهند الموقر.

السيد باندي (الهند) (الكلمة بالإنكليزية): نود أن نعرب أيضاً عن امتناننا للمجتمع الدولي، وبصفة خاصة مؤتمر نزع السلاح، لما أعرب عنه من تضامن مع ضحايا زلزال تسونامي. فقد لقي عدد من الهنود حتفهم، وإننا ممتنون للمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه إلينا.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند الموقر على بيانه وانتقل الآن إلى ممثل إندونيسيا الموقر.

السيد فيرنجوريت (إندونيسيا) (الكلمة بالإنكليزية): لا ينوي وفدي أن يدلي ببيان موضوعي في هذه المرحلة، بل أود أولاً أن أعترف وأعلم الاجتماع بأنه، بسبب ظروف غير مؤاتية، ليس باستطاعة السفير مكارم وبيزونو حضور هذه الجلسة الافتتاحية للجزء الأول من مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٥. غير أنه، في غيابه، وعلى الرغم من أنني أحتفظ بحق السفير وبيزونو بتهنئتك لتقلدكم منصب الرئاسة وللرد على كلمات الترحيب الحارة التي وجهتموها إليه في مرحلة لاحقة، اسمحوا لي، بالنيابة عن حكومة جمهورية إندونيسيا وشعبها، أن أشكر، سيدي الرئيس، وكذلك الأعضاء والمراقبين في المؤتمر، خالص شكري على جميع رسائل التعازي والتعاطف الرقيقة التي تلقيناها بعد كارثة التسونامي المروعة، التي أودت بحياة العديدين في بلدنا، أو دمرت حياتهم، وكذلك على القيام، في وقت مبكر من هذا الصباح في هذا الاجتماع بالذات بتخصيص دقيقة صمت للضحايا. فقد شعرنا بارتياح كبير إزاء عبارات الصداقة والتضامن الموجهة إلينا في هذه المناسبة المروعة، وإنني سأنقل ذلك إلى حكومي.

أما فيما يتعلق بالأعداد الهائلة للحكومات والمنظمات الإنسانية ووكالات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية والمتطوعين الفرادى الذين ساهموا بسخاء كبير وبذلوا جهوداً حثيثة في عمليات البناء الهائلة التي يتم القيام بها حالياً، فلا توجد كلمات تعبر على النحو الواجب عن درجة تقديرنا وشكرنا لما أبدوه من دعم كبير للغاية. فجهودهم الدؤوبة هي

قيّمة في تمكين حكومتنا من الاضطلاع بعمليات إعادة البناء الضخمة اللازمة لاستعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتأثرة. نحن مدينون كثيراً لهم على تضامنهم، ونود نقل بالغ شكرنا وخالصه إليهم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا الموقر على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة.

وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين التي أمامي لهذا اليوم. فهل هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن هناك أحد يرغب في أخذ الكلمة، ولذلك أنوي الآن تعليق الجلسة العامة، وأدعو المؤتمر إلى النظر بعد ذلك مباشرة، في جلسة غير رسمية، في الطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر للمشاركة في عملنا خلال هذه الدورة، على النحو الوارد في الوثيقة CD/WP.537. وأتصور أن بإمكاننا القيام بذلك بسرعة واتخاذ قرار اليوم، ومن ثمّ نعقد جلسة غير رسمية يوم الثلاثاء المقبل بشأن جدول الأعمال. وكذلك لأنني أرى أنه لن يكون بالإمكان في هذه المرحلة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع اليوم.

وإذن أرفع الآن الجلسة العامة الرسمية، وأرجو من الوفود الاجتماع من جديد في جلسة غير رسمية خلال ثلاث دقائق.

عُُلِّقت الجلسة العامة الساعة ١١/٥٠ واستؤنفت الساعة ١١/٥٥

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة التاسعة والستين بعد المائة التاسعة.

أود الآن أن أدعوكم إلى البت في طلبات المشاركة في عملنا، الواردة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر. وهذه الطلبات ترد في الوثيقة CD/WP.537، وقد وردت من الدول التالية: أذربيجان، الأردن، إستونيا، أوروغواي، آيسلندا، البرتغال، تايلند، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية صربيا والجبل الأسود، الدانمرك، سان مارينو، سلوفينيا، سنغافورة، عمان، غانا، غواتيمالا، الفلبين، قبرص، قطر، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كوستاريكا، الكويت، لا تيفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، مدغشقر، المملكة العربية السعودية، اليونان.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعماله وفقاً لنظامه الداخلي؟

أعطي الكلمة إلى ممثل تركيا الموقر.

السيد إسبيلي (تركيا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب عن ثقة وفدي الكاملة في مهاراتهم الدبلوماسية وقيادتهم الحكيمة ونهجكم الحاسم وروحكم المخلصة. وأؤكد لكم دعم وفد تركيا بالكامل على جهودكم للاضطلاع بالمهمة الصعبة المسندة إليكم. ففي ظل قيادتكم القديرة نأمل أن يكون عام ٢٠٠٥ نقطة تحول في الجهود المبذولة للتغلب على الطريق المسدود الذي منع مؤتمر نزع السلاح لسبع سنوات على التوالي من الشروع في عمل موضوعي.

وفيما يتعلق بقائمة المشاركين في المؤتمر بصفة مراقب، أود أن أعلم المؤتمر بأن تركيا توافق على القائمة الواردة في الوثيقة CD/WP.537، مع التوضيحات المدرجة في تلك الوثيقة والتي تم توزيعها في الوثيقتين CD/1438 و CD/1738.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. إنني متأكد من أن الاجتماع يحيط علماً بهذا البيان. وبعد أن أُلقيَ هذا البيان، هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة تلك الدول للمشاركة في عملنا وفقاً لنظامنا الأساسي؟ يبدو أن ذلك هو الحال.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): سنعقد، في الأسبوع المقبل، يوم الثلاثاء، جلستنا العامة المقبلة في الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة. وستلي الجلسة جلسة عامة غير رسمية بشأن جدول أعمال المؤتمر وقضايا أخرى تتصل بعمله، وسأكون تحت تصرفكم طيلة ذلك اليوم. مرة أخرى، أعتذر عن عدم إتاحة الوقت في هذه الدورة للبدء بمعالجة موضوع جدول الأعمال، ولكن أرى أن من المفيد أيضاً أن تبقى أمامنا بضعة أيام للدبلوماسية غير الرسمية لمحاولة العمل على التقريب بين الآراء المختلفة.

إذا لم يكن هناك أي وفد يرغب الآن في أخذ الكلمة، فأعتقد أننا انتهينا من عملنا لهذا اليوم، وأرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥

— — — — —